ان الهمام رح بعد تحقيق مقام الزام حيث قال ثم ظهر بعد تحويل ثلثين عاما ان الوجه منع العمرة
لمكي ذا اشهر الحج سواء حج من عامه او لا ثم قال بعد هذا الحال غير اني رجحت ان التمتع يتحقق ويكون
مستأنسا بقول صاحب التحفة لكن الاوجه خلافه لتصريح اهل المذهب به ابو حنيفة وصاحبيه رحمهم الله
في الآفاقي الذي يعتمر ثم يعود الى اهله ولم يكن ساق الهدى ثم حج من عامه بقولهم بطل تمتعه ونقضه بحجه
بان من شرط التمتع مطلقا ان لا يلم باهله بينهما الما صحيحا ولا وجود للشرط قبل وجود شرطه
قال ومقتضى كلام ائمة المذهب اه بالاعتبار من كلام بعض شيوخ انتهى ملخصا وفيه ان الجمع بين كلام
ائمة المذهب وتقويل المشايخ هو الاولى بالاعتبار بان نقول قولهم بطل تمتعه مرادهم بطل تمتعه المسنون
لا تمتعه المغفور تحققه بالاضرورية عندهم وكذا قولهم بحرم الدم بالشرط بان المراد انما هو دم التمتع المسنون
لا المطلق التمتع والا فلا معنى لوجوب الدم والله سبحانه اعلم واما الجواب عن الامام فهو ان الامام اهل مكة
ليس بظهر لهم لما وقع اتفاق العلماء الاعلام من ان الآفاقي اذا تمتع اهل صح له التمتع وانما يظهر لهم
الا لمام اذا كان بعد فراغه من عمرته سائرا الى بلده او قريته من نحو كوفة او بصرة وغيرا باهله كما هو غير
في محله هذا غاية التحقيق والله ولي التوفيق فانظر الا ما قال ولا تنظر الى من قال ان كنت من اهل الحال
ثم رأيته المسئلة منقولة بعينها مصرحة به شرح الطحاوي حيث قال واما اهل مكة ان يؤدوا العمرة
والحج فان فارنوا او تمتعوا فقد اساؤا ويجب عليهم الدم لاساءتهم ولا يباح لهم الاكل
من ذلك الدم ولا يجزيهم الصوم وان كانوا معسرين كذا في التاتارخانية ولو خرج المكي الى الآفاق
كالمدينة والكوفة في اشهر الحج او قبلها يعني ودخل مكة بعمرة في اشهر الحج وحج من عامه لا يكون
متمتعا اي على طريق السنة لوجود الامام سواء ساق الهدى اي مع كون الامام باهله بحسب
الظاهر يقع فاسدا لكونه محرما ولم يسقه فانه حينئذ يقع الامامة صحيحا لكونه حلالا وذلك لان سوقه
الهدى لا يمنع صحة امامه بخلاف الكوفي اذا سافر لان العود متحتم عليه فاما المكي فلا يتحتم عليه
العود فصح امامه مع السوق كما يصح مع عدمه على ما صرح به غير واحد كصاحب البدائع والكرماني
وشراح الهداية وغيرهم لكن الكرماني رح ناقضه في منسكه حيث قال في فصل حكم المكي اذا قرن او تمتع

فان لم

فان لم يجاوز المكي الميقات الآفاقي اشهر الحج فليس بمتمتع عند محمد رح وعندهما متمتع وان جاوز الوقت
قبل اشهر الحج كان متمتعا عند الكل لان اشهر الحج قد دخلت وهو في مكان جاز لاهله التمتع والقران
فجاز له التمتع ايضا انتهى وتؤيده ان اهل التفسير قالوا ان المراد باهله في قوله تعالى ذلك لمن لم يكن اهله
حاضري المسجد الحرام نفسه سواء يكون له اهل معه ام لا وقد ذكر عز بن جماعة رح في منسكه ان المكي
اذا خرج الى بعض الآفاق لحاجة ثم رجع واحرم بالعمرة في اشهر الحج ثم حج من عامه لم يلزمه الدم بالاتفاق
الا بعة انتهى والمراد بعدم لزوم الدم زوم الجبر المنفرع على ترك السنة لان دم التمتع سواء كان نسكا
شكرا عندنا وجبرا عند غيرنا فهو لازم اتفاقا فمقصوده ان تمتعه حيث لم يكن مسنونا غير مشكور
بل ناقص لكونه لا بد من فيه فرد وجه من مكة الى الآفاق قبل اشهر الحج عندنا فان المسئلة فيها تفصيل محله ما بين
وكلام الكرماني رح يحمل على الوفقين لا على التناقض كما توهم المصنف رح في الكبير والله اعلم بوجوبه
كلها ضعيفة الا الجواب بان في المسئلة روايتين وبان ما ذكر اولا مطلق يحمل على انه بين خرج في
اشهر الحج عند ابي حنيفة رح لا غير ثم ذكر ثانيا مفصلا هذا وما نحن شرح الحج للمصنف رح ان المكي اذا خرج
الا الكوفة وقرن او تمتع صح بنبغي ان يحمل على احد نوعيه او صح على اطلاقه لكن فيه التفصيل المذكور من حيث
ان تمتعه اما مسنون فيجب دم شكر او غير مسنون فيجب دم جبر ولا بعد ان يفرق بين المكي المسنون
وبين المكي المقيم فيمتنع تمتع الاول دون الثاني حيث ان سفره ابطل الاقامة فيصدق عليه انه جمع بينهما
بسفر واحد وهذا كما اذا كان خروجه الى الآفاق قبل الاشهر وانما بعد دخولها فلا يجوز خروج المكي
ومن بعناه على قصد التمتع بلا نزاع لانه حج ليس من اهله وانه علم مما علم ان المصنف رح ذكر ان كل من مكة
داخل المواقيت فهو كالمكي بلا خلاف عندنا وكذا من نفس المواقيت واما الآفاقي اذا دخل الميقات
او دخل مكة بعمرة ودخل منها قبل اشهر الحج فان مكث بها حتى يحج فهو كالمكي وان خرج الى الآفاق قبل الاشهر
فكالآفاقي او فيها كالمكي عند ابي حنيفة رح وكالآفاقي عندهما

فصل ولا شبهة في صحة التمتع احرام
العمرة من الميقات الحج بوجوه بعض الرواة ولا احرام الحج من الحرم اي يكون الاحرام من الميقات مرجوحا الواجبا
فلو احرم العمرة داخل الميقات ولو من مكة او الحج من الحل اي ولو من عرفة ولم يلم بينهما الما صحيحا

ولو الم بهما